



كلية الحقوق
قسم القانون المدني

مصر

٥٢٤

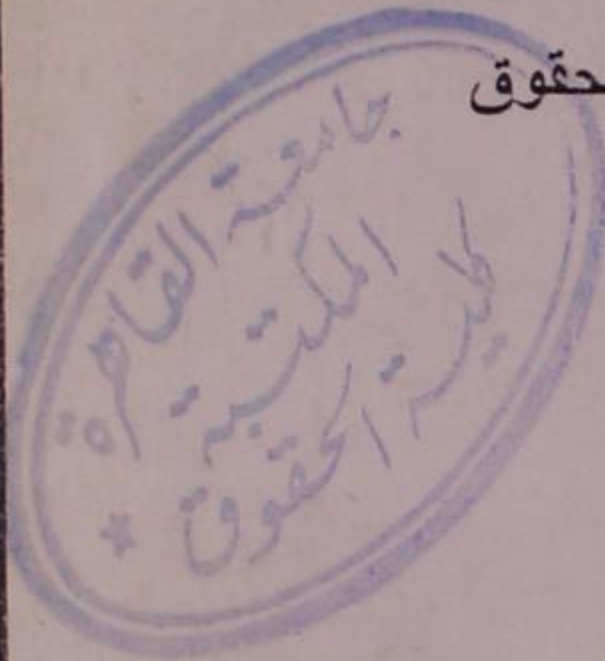
نفاذ الرهن وآثاره

دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقہ الإسلامي

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

مصطفى راتب حسن على



لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / عبد الناصر توفيق العطار : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة
أسيوط وعميد كلية الحقوق " سابقاً " (مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن محمد محمد عبد القادر : أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق جامعة أسيوط (مشرفاً وعضواً)

الأستاذ الدكتور / رأفت محمد أحمد حماد : أستاذ القانون المدني وعميد كلية الشريعة والقانون
بدمنهور " سابقاً " . (عضواً)

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحيم محمد : أستاذ الشريعة الإسلامية وعميد كلية دار العلوم
جامعة المنيا . (عضواً)

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م



T02-00974



كلية الحقوق
قسم القانون المدني

نفاذ الرهن وآثاره

دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقہ الإسلامي

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

مصطفى راتب حسن علي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / عبد الناصر توفيق العطار : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة
أسيوط وعميد كلية الحقوق " سابقاً " (مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن محمد محمد عبد القادر : أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق جامعة أسيوط (مشرفاً وعضواً)

الأستاذ الدكتور / رأفت محمد أحمد حماد : أستاذ القانون المدني وعميد كلية الشريعة والقانون
بدمهور " سابقاً " . (عضواً)

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحيم محمد : أستاذ الشريعة الإسلامية وعميد كلية دار العلوم
جامعة المنيا . (عضواً)

١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م

٣٠٠ / ٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْخَسِ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْلَمُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَلَّغْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَلَهُ فَسَوْفَ يَكْفِرُ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ، وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَلَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَلَهُ إِيمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿ ١ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

** إلى الحبيب المصطفى . صلوات الله وسلامه عليه . الذى أعطاه الله : صفوة آدم . ومولد شيث . وشجاعة نوح . وحلم إبراهيم . ولسان إسماعيل . ورضا إسحاق وفصاحة صالح . وحكمة لقمان . وبشرى يعقوب . وجمال يوسف . وصبر أيوب . وقوة موسى . وتسييح يونس . وجهاد يوشع . ونعمة داود . وهيبة سليمان . ووقار إلياس . وزهد عيسى . وعلم الخضر .

القائل ﷺ " من سرّ مسلماً بعدى فقد سرّنى فى قبرى ومن سرّنى فى قبرى سرّ الله تعالى يوم القيامة " (١)

* إلى روح والدى فى دار الحق الذى طالما تمنى أن يبصر هذا العمل النور بين يديه ولكن وافته المنية قبل أن يلقي أمنيته طيب الله ثراه . وأسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا .

* وإلى أمى أطال الله فى عمرها .

(١) ذكره المنتقى الهندى فى كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، حديث ١٦٤١٣ ، ج ٦ ، ص ٤٣٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

شكر وتقدير

الحمد لله الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى ، وأشهد أن لا إله إلا الله الذى علّم الإنسان ما لم يعلم ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله سيد الأولين والآخرين ، اللهم صلّ عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد ..

فإننى أقف عاجزاً أمام استحضار كلمات الشكر والتقدير والثناء التى تليق بأولئك الأساتذة الأجلاء الذين كان لهم الفضل بعد الله سبحانه وتعالى فى إنجاز هذا العمل الذى أرجو أن يعود بالفائدة والنفع على طلاب العلم وناشدى المعرفة .

وهنا لا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإكبار إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور / عبد الناصر توفيق العطار -
"أمن المدنى بكلية الحقوق - جامعة أسيوط ، الذى تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، وإنه لشرف عظيم - طالما تمنيته - فلا يختلف اثنان على أن تشريف سيادته للحكم على رسالة ما ، هو فى حد ذاته تكريم للباحث وإنه لمن دواعى فخري أن أشرف بوجود سيادته ضمن لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، حيث حمل نفسه عبء قراءتها ، فجزاه الله خير الجزاء وأمد الله فى عمره وأسبغ عليه نعمة الصحة والعافية . فقد عهدته طيلة فترة إعدادها عالماً بلا غرور ، عفاً بلا فتور ، باحثاً بلا كلل موجهها بلا ملل ، معطاءً بلا توقف ، مرشداً بلا تكلف ، الأمر الذى كان له أبلغ الأثر فى خروج البحث بهذه الصورة . أسأل الله له الصحة ، وأن يمتعه بنور البصر والبصيرة ، فإنه ينبوع الذى تنهل منه جميعا المعارف الكثيرة التى منحه الله إياها ، وإن لسانى ليعجز عن شكره ، فجزاه الله عنا خير الجزاء ، وأمد الله لنا فى عمره فقيهاً ومربياً وعالماً من أعلام القانون .

ويسعدنى أن أتقدم بوافر الاحترام والعرفان إلى العالم الجليل
الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن محمد عبد القادر - أستاذ الشريعة
الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة أسيوط ، الذى تفضل أيضاً بقبول
الإشراف على هذه الرسالة على نحو أثرى العمل بعمق علمه ،
وإخلاص عمله ، وسمو طبعه ، وسعة صدره ، فقد كان ناصحاً بلا حدة
، خيراً بلا تباه ، معلماً بلا تعال ، حيث منحني من فيض كرمه فى
التوجيه والنصح فكان لتوجيهاته ونصائحه الثمينة القيمة أبلغ الأثر فى
إتمام هذه الرسالة وبذل ما فى وسعه من الجهد المشكور لتقويم مسار
هذه الرسالة ، فجزاه الله أحسن الجزاء وأسبغ عليه نعمة الصحة
والعافية ، وأمد الله فى عمره ليظل مرجعاً يستزيد منه كل طلاب العلم .

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور /

رأفت محمد أحمد حماد - أستاذ القانون المدنى وعميد كلية الشريعة
والقانون بدمهور " سابقاً " الذى شرفنى بقبوله الاشتراك فى مناقشة
هذه الرسالة ، لسيادته كل الشكر والعرفان بالجميل ، فالفضيلة خلقه ،
وتواضع العلماء وفهم الفقهاء صفته ، والعطاء بلا حدود دستوره .
حيث كان لتوجيهاته القيمة ، ونصائحه الثمينة أكبر الأثر فى إنجاز هذا
العمل ، فجزاه الله عنى وعن طلاب العلم أحسن الجزاء وأمد الله فى
عمره ومتعته بموفور الصحة والعافية .

كما يسعدنى أن أتقدم بوافر الاحترام والعرفان للعالم الجليل

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحيم محمد - أستاذ الشريعة الإسلامية
وعميد كلية دار العلوم - جامعة المنيا ، الذى تفضل بقبوله الاشتراك
فى مناقشة هذه الرسالة ، على نحو أثرى العمل بعمق علمه ، وإخلاص
عمله ، وسمو طبعه ، وسعة صدره . نفعا الله بعلمه ، وسلمه من
المكاره ، وأسلمه المكارم ، وأمد الله فى عمره ، وأسبغ عليه نعمة
الصحة والعافية ليظل مرجعاً يستزيد منه كل طلاب العلم . فلسيادته
خالص الشكر وعظيم الامتنان .

- وأننى إذ شرفت باجتماع هؤلاء العلماء الأجلاء لمناقشة عملى
وتقييمه فإن مما يزيد شرفاً أن تكون أسماؤهم على غلاف هذا البحث

مقدمة

موضوع البحث :

أهم أدوات الائتمان وفقاً لنظم التأمينات العينية هو الرهن الذى قسمه المشرع الوضعى إلى رهن رسمى ورهن حيازى متخذاً موضوع الرهن - عقاراً أو منقولاً - مع انتقال الحيازة معياراً للفرقة بينهما .

فالرهن الرسمى لا يتضمن انتقال الحيازة من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن أما الرهن الحيازى فيعتبر انتقال الحيازة هو جوهره ، فنقل الحيازة هو محور معظم الأحكام المنظمة للرهن الحيازى فسرِيانه فى حق الغير يرتبط بنقل الحيازة ، كما أن بهذا النقل يتمكّن المرتهن من حبس العين المرهونة إلى حين استيفاء حقه ويتمكّن كذلك من مباشرة دوره كدائن مرتهن .

ولاشك أن الرهن الرسمى بمميزاته يعتبر ضماناً من الضمانات الراقية التى تحقق التوفيق بين المصالح المختلفة فهو على الأخص ميزان موفق بين فكرتين : فكرة مراعاة مصلحة الدائن فى أن يتقرر له ضمان قوى يكفل استيفاء الدين وفكرة مراعاة مصلحة المدين فى عدم غل يده عن المال المقدم منه كضمان . ونفاذ الرهن الرسمى يوفق بين هاتين الفكرتين أحسن توفيق ، فهو يحقق ضماناً قوياً للدائن المرتهن من ناحية أنه يقرر له على العقار حق التقدم وحق التتبع ويستوفى بموجبهما دينه مقدماً على سائر الدائنين من ثمنه حتى ولو انتقلت ملكيته إلى شخص آخر . كما أنه يرفع مصلحة الراهن حيث يستبقى له الحيازة والاستغلال والانتفاع بالعقار حسب ما يترأى له ويجيز له التصرف فيه وتقرير رهون أخرى عليه وفى نفس الوقت ينبهه إلى خطورة عمله عن طريق اشتراط الرسمية لقيام الرهن .

والمشرع إذ قرر عدم نفاذ الرهن فى حق الغير إلا إذا كان مقيداً على التفصيل الذى سوف نراه يكون قد ضمن لهذا الغير عدم التورط فى صفقة خاسرة ، فإذا أراد هذا الغير أن يشتري العقار المرهون أمكنه أن يعرف عن طريق إجراءات شهر الرهن مقدار الرهن المحمل به ، وكذلك إذا أراد أن يقرض المالك بضمان هذا العقار وحينئذ يكون على بينة من أمره .

والرهن الحيازى من أنظمة الائتمان الأكثر شيوعاً فى مصر سواء فى المنقولات أو العقارات ذلك أنه يخول الدائن فوق ما يخوله الرهن الرسمى من مزية التقدم والتتبع مزية حيازة الشئ وحبسه واستغلاله والاحتفاظ بغلته خصماً من المصروفات والفوائد ثم من أصل الدين . وبذلك يضمن الدائن استيفاء المصروفات والفوائد أولاً بأول من غلة الشئ

فهرس موضوعات

فهرس الموضوعات

١	 مقدمة
٣	 أهمية البحث
٤	 خطة البحث
٦	** الباب التمهيدي : أنواع الرهن وشروطه
٧	* الفصل الأول : أنواع الرهن فى القانون والفقہ الإسلامى
٨	- المبحث الأول : أنواع الرهن فى القانون
٨	• المطلب الأول : الرهن الرسمى
١٧	• المطلب الثانى : الرهن الحيازى
	• المطلب الثالث : المقارنة بين الرهن الرسمى والرهن الحيازى
٢٣	 الحيازى
٢٥	- المبحث الثانى : أنواع الرهن فى الفقہ الإسلامى
٢٥	• المطلب الأول : الرهن فى الفقہ الإسلامى
	• المطلب الثانى : موقف الفقہ الإسلامى من الرهن
٣٧	 غير الحيازى (الرسمى)
٤١	- المبحث الثالث : الموازنة بين القانون المدنى والفقہ الإسلامى
٤٣	* الفصل الثانى : شروط الرهن فى القانون والفقہ الإسلامى
٤٤	- المبحث الأول : شروط الرهن فى القانون
٤٤	• المطلب الأول : شروط الرهن الرسمى
٧٠	• المطلب الثانى : شروط الرهن الحيازى

- ٨١ - المبحث الثانى : شروط الرهن فى الفقه الإسلامى
- المطلب الأول : شروط الرهن الموضوعية
- ٨١ فى الفقه الإسلامى
- ٩٩ المطلب الثانى : الشروط الشكلية فى الفقه الإسلامى
- ١٠٠ - المبحث الثالث : الموازنة بين القانون المدنى والفقه الإسلامى ..

**** الباب الأول : نفاذ الرهن بين نظريات نفاذ العقود فى القانون**

- ١٠٤ والفقه الإسلامى
- ١٠٥ * الفصل الأول : تطبيقات على عدم النفاذ فى القانون
- ١٠٦ - المبحث الأول : مراتب العقد فى القانون
- ١٠٧ المطلب الأول : مراتب العقد فى القانون المصرى
- المطلب الثانى : مراتب العقد فى قانون المعاملات
- ١١١ المدنية الإماراتى
- - المبحث الثانى : تعريف النفاذ وأسبابه والفرق بينه وبين
- ١٢٤ البطلان
- ١٢٤ المطلب الأول : تعريف النفاذ وأسبابه
- ١٢٨ المطلب الثانى : الفرق بين البطلان وعدم النفاذ
- ١٣١ - المبحث الثالث : الحالات التى يقال فيها بتطبيق عدم النفاذ

*** الفصل الثانى : الفرق بين النفاذ والانعقاد والصحة واللزوم فى**

- ١٥٤ **الفقه الإسلامى**
- ١٥٥ **- المبحث الأول : شروط الانعقاد والصحة النفاذ واللزوم**
- ١٥٦ **• المطلب الأول : شروط الانعقاد**
- ١٦٠ **• المطلب الثانى : شروط الصحة**
- ١٦٧ **• المطلب الثالث : شروط النفاذ**
- ١٧١ **• المطلب الرابع : شروط اللزوم**
- ١٧٥ **- المبحث الثانى : موقف الفقه من العقد الموقوف**
- ١٧٩ **• المطلب الأول : تعريف الإجازة والحكمة منها**
- ١٨٢ **• المطلب الثانى : من له حق الإجازة ومحلها ومدتها**
- ١٨٥ **• المطلب الثالث : حكم الإجازة**
- ١٨٧ **- المبحث الثالث : رهن ملك الغير**
- ١٨٩ *** الموازنة بين القانون الوضعى والفقه الإسلامى**

**** الباب الثانى : شروط نفاذ الرهن**

- ١٩٣ *** الفصل الأول : شروط نفاذ الرهن الرسمى**
- ٢٠٨ **- المبحث الأول : القيد**
- ٢٠٨ **• المطلب الأول : المقصود بقيد الرهن ووظيفته**
- ٢١٢ **• المطلب الثانى : وجوب شهر الرهن لسريانه فى حق الغير**

- ٢١٩ المطلب الثالث : أحكام القيد .
- ٢٣٣ المطلب الرابع : كيفية إجراءات القيد .
- ٢٥٨ المطلب الخامس : تعطيل أثر القيد .
- ٢٨١ المطلب السادس : أثر الغش على الأسبقية في القيد .
- ٢٨٨ المطلب السابع : التأشير على هامش القيد .
- ٢٩٥ - المبحث الثاني : تجديد القيد .
- ٢٩٥ المطلب الأول : مدة سريان القيد .
- ٢٩٨ المطلب الثاني : حكمة تشريع التجديد .
- ٣٠٢ المطلب الثالث : حساب مدة التجديد .
- ٣٠٣ المطلب الرابع : متى يستغنى عن التجديد .
- ٣٠٧ المطلب الخامس : جزاء عدم التجديد في الميعاد .
- ٣١١ المطلب السادس : إجراءات التجديد .
- ٣١٤ - المبحث الثالث : محو القيد وإلغاء المحو .
- ٣١٥ المطلب الأول : محو القيد وأسبابه .
- ٣١٧ المطلب الثاني : طرق المحو .
- ٣٢٨ المطلب الثالث : من يحق له طلب المحو ومن يوجه ضده ..
- ٣٣٠ المطلب الرابع : المحكمة المختصة بنظر الدعوى .
- ٣٣٢ المطلب الخامس : إجراءات المحو وما يترتب عليه .
- ٣٣٥ المطلب السادس : إلغاء المحو وآثاره .

*** الفصل الثانى : شروط نفاذ الرهن الحيازي** ٣٤٥

- المبحث الأول : الحيازة كشرط عام لنفاذ الرهن الحيازي .. ٣٤٧

• المطلب الأول : ماهية الحيازة ٣٤٩

• المطلب الثانى : الغرض من حيازة المال المرهون ٣٥٢

• المطلب الثالث : لمن تنتقل حيازة الشئ المرهون ٣٥٦

• المطلب الرابع : تكييف مرتز الدائن المرتهن رهن حيازة .. ٣٥٩

• المطلب الخامس : الشروط الواجب توافرها فى الحيازة ٣٦١

• المطلب السادس : كيفية انتقال الحيازة ٣٧١

• المطلب السابع : إيجار العقار المرهون للمراهن ٣٧٧

- المبحث الثانى : الشروط الخاصة لنفاذ الرهن الحيازي ٣٨٢

• المطلب الأول : نفاذ رهن العقار فى مواجهة الغير ٣٨٢

• المطلب الثانى : نفاذ رهن المنقول المادى فى مواجهة الغير ٣٨٥

• المطلب الثالث : نفاذ رهن المنقول المعنوى فى مواجهة الغير ٣٩٥

• المطلب الرابع : أحكام التسليم ٤٠٤

*** الفصل الثالث : شروط نفاذ الرهن فى الفقه الإسلامى** ٤٠٩

- المبحث الأول : ماهية القبض وما يتحقق به ٤١٠

• المطلب الأول : ماهية القبض ٤١٠

• المطلب الثانى : ما يتحقق به قبض المرهون ٤١٣

- المبحث الثانى : حكم قبض المرهون وشروطه ٤١٧

• المطلب الأول : حكم قبض المرهون ٤١٧

• المطلب الثانى : أهمية القبض فى الرهن ٤٢٢

• المطلب الثالث : شروط القبض ٤٢٤

٤٣٥ المبحث الثالث : قبض المرهون أو حيازته

٤٣٥ المطلب الأول : صاحب الحق في قبض المرهون أو حيازته

٤٢٢ المطلب الثانى : ما يتحقق به القبض (انتقال الحيازة) فى العقار

..... المطلب الثالث : ما يتحقق به القبض (انتقال الحيازة)

٤٤٥ فى المنقول المادى

..... المطلب الرابع : ما يتحقق به القبض (انتقال الحيازة) فى

٤٤٧ الديون

٤٥٥ المبحث الرابع : أحكام القبض

٤٥٥ المطلب الأول : محل القبض

٤٦٠ المطلب الثانى : مكان القبض ووقته

٤٦٢ المطلب الثالث : جزاء الإخلال بالالتزام بالتسليم بالإقباض ..

٤٦٣ المطلب الرابع : نفقات قبض المرهون

٤٦٤ * الموازنة بين القانون الوضعى والفقہ الإسلامى

٤٦٨ ** الباب الثالث : آثار نفاذ الرهن

٤٧٠ * الفصل الأول : حق التقدم

٤٧١ - المبحث الأول : حق التقدم أو الأفضلية فى الرهن الرسمى

٤٧٧ المطلب الأول : نطاق الأفضلية

٥٠٦ المطلب الثانى : وعاء الأفضلية أو محل التقدم

٥١٨ المطلب الثالث : التزام على الأفضلية

..... المطلب الرابع : نزول الدائن المرتهن عن مرتبة رهنه لدائن

٥٣٧ مرتهن آخر

٥٤٩ - المبحث الثانى : حق التقدم فى الرهن الحيازى

٥٥١ المطلب الأول : نطاق الأفضلية

٥٥٦ المطلب الثانى : وعاء الأفضلية

٥٥٧ المطلب الثالث : التزام على الأفضلية

٥٦٠ المطلب الرابع : كيفية استعمال حق التقدم

٥٦٢ - المبحث الثالث : حق التقدم فى الفقه الإسلامى

٥٦٥ المطلب الأول : سند الدائن المرتهن فى التقدم

٥٦٦ المطلب الثانى : نطاق الأفضلية

٥٧٣ المطلب الثالث : محل حق التقدم

٥٨٠ المطلب الرابع : حق التنفيذ على الرهن

٥٩٤ * الموازنة بين القانون الوضعى والفقه الإسلامى

٥٩٩ * الفصل الثانى : حق التتبع

٦٠٠ - المبحث الأول : حق التتبع فى الرهن الرسمى

٦٠٧ المطلب الأول : الشروط الواجب توافرها فى تحريك حق التتبع

٦١٤ المطلب الثانى : الشروط الواجب توافرها فى الحائز

٦٣٦ المطلب الثالث : كيفية مباشرة حق التتبع

٦٤٦ - المبحث الثانى : حق التتبع فى الرهن الحيازى

٦٤٨ المطلب الأول : أساس حق الدائن المرتهن فى التتبع

٦٥٠ المطلب الثانى : متى يستعمل المرتهن حقه فى التتبع وشروطه

٦٥٤ المطلب الثالث : ممارسة حق التتبع فى العقار والمنقول

٦٥٧ المطلب الرابع : إجراءات التتبع

٦٦١ - المبحث الثالث : حق التتبع في الفقه الإسلامي

• المطلب الأول : مدى معرفة حق التتبع في الفقه الإسلامي

٦٦٢ وشروطه

٦٦٧ • المطلب الثاني : إجراءات حق التتبع

٦٦٨ * الموازنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي

٦٧٠ الخاتمة

٦٨٣ التوصيات

٦٨٨ ملخص الرسالة

٦٨٩ قائمة المراجع

٧٢٠ فهرس الموضوعات